الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
No. 4036 | الثلاثاء | 24 ذي الحجة 1442 هـ | 3 أغسطس 2021 م | السنة الرابعة عشرة
Alsabah Media www.alsabahpress.com

ودائع القطاع الخاص شهدت انخفاضاً سنوياً محدوداً برغم زيادة ملحوظة لـ "الادخارية" و"تحت الطلب"

«بيتك»: 43.7 مليار دينار إجمالي الودائع بنهاية مايو 2021

معدلات العائد على الودائع ساهمت في توجه بعض الأفراد إلى استثمار مدخراتهم في قنوات بديلة

في تقريره حول تطور حجم ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية، قال تقرير أصدره بيت التمويل الكويتي:

قد تكون معدلات العائد على الودائع ساهمت في توجه بعض الأفراد إلى استثمار مدخراتهم في قنوات بديلة، ما قد يؤدي لتنشيط بعض القطاعات الاقتصادية التي اجتذبت هذه السيولة، ويلاحظ استمرار تباين نمو فئات الودائع، فقد شهدت ودائع القطاع الخاص انخفاضاً سنوياً محدوداً على أثر انخفاض الودائع لأجل برغم زيادة ملحوظة للودائع الادخارية والودائع تحت الطلب في حين انخفضت الودائع بالعملة الأجنبية، فيما لازالت الودائع الحكومية على انخفاضها للشهر الثاني على التوالي، وبالتالي انخفض حجم الودائع بنسبة 2.3% في مايو بعد تسجيلها لأول مرة تراجعاً سنوياً بنسبة 1.3% في أبريل، وتقترب أرصدة الودائع في البنوك المحلية من 43.7 مليار دينار فيما سجل الائتمان نمواً سنوياً نسبته 2.8% في مايو، وبلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية 40.3 مليار دينار.

وبلغت قيمة التراجع السنوي لإجمالي الودائع نحو مليار دينار، مع تراجع ودائع القطاع الحكومي 6.9% (528 مليون دينار)، فيما انخفضت ودائع القطاع الخاص 1.3% (487 مليون دينار) بعدما سجلت معدلات زيادة أكبر في الشهور الأخيرة من 2020.

وعند المقارنة على أساس شهري في مايو 2021، انخفض إجمالي الودائع بذات النسبة 0.4% للشهر الثاني على التوالي بنحو 159 مليون دينار، مع زيادة طفيفة لودائع القطاع الخاص بنسبة 0.4٪ أي 158 مليون دينار، ودون تغير الودائع الحكومية على أساس شهري وبلغت 7.1 مليار دينار بنهاية شهري مايو وأبريل.

هيكل ودائع القطاع الخاص والقطاع الحكومي في شهر مايو 2021

استقرت حصة ودائع القطاع الخاص لتمثل 83.8% من الإجمالي بنهاية مايو وأبريل وهي أعلى من 83% في مايو 2020، بينما انخفضت حصة ودائع القطاع الحكومي إلى 16.2% في مايو مقابل 17.0% من إجمالي الودائع في مايو 2020، مدفوعة بتراجع الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص التي تراجعت بنسبة محدودة على أساس سنوي. ويمثل إجمالي الودائع 59% من موجودات البنوك الكويتية محليا بنهاية شهري مايو وأبريل 2021، ومازالت عند أدنى مستوى لحصتها من الموجودات منذ عام 2009، ومقابل 61.6% في مايو 2020.

إجمالي ودائع القطاع الخاص:

بلغت ودائع القطاع الخاص بنهاية مايو حوالي 36.6 مليار دينار مسجلة تراجعاً سنوياً نسبته 1.3% مقابل نمو سنوي طفيف حققته في أبريل، في حين ارتفع حجمها بنسبة 0.4% أي 158 مليون دينار على أساس شهري.

تتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية، تشكل الودائع بالعملة المحلية 94.5% من إجمالي ودائع القطاع الخاص في مايو، أعلى قليلاً عن الشهر السابق له، فيما تعد أعلى من حصة مثلت 93.3% من إجمالي ودائع القطاع الخاص في مايو 2020، بينما تستحوذ الودائع بالعملات الأجنبية على الحصة الباقية حوالي 5.5% من ودائع القطاع الخاص في مايو.

المصدر: بنك الكويت المركزي، بيت التمويل الكويتي

يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد بلغت حصتها 48.7% من الودائع بالعملة المحلية في مايو 2021 مقابل 49% في ابريل ، ومازالت حصتها تتجه للتراجع حيث تعد أدنى على أساس سنوي مقابل حصة مثلت 53.2% بنهاية مايو 2020، في حين تحسنت حصة الودائع تحت الطلب إلى حدود 31.7% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية خلال مايو وأبريل 2021 مقارنة مع 29.7% في مايو العام من الماضي، وارتفعت حصة ودائع الادخار إلى 19.6% من إجمالي الودائع بالعملة المحلية مقارنة مع 17.1% في مايو 2020.

النمو السنوي لودائع القطاع الخاص:

تقترب الودائع تحت الطلب من 11 مليار دينار في مايو، وقد تراجع نموها السنوي في مايو بعد أن سجلت لأربعة أشهر متتالية حتى بداية عام 2021 أعلى زيادة سنوية منذ 2012، حيث بلغت الزيادة 6.7% أي حوالي 692 دينار في مايو 2021، كما ارتفعت ودائع الادخار بنسبة 14.6% بالتالي تباطأ نموها السنوي في مايو بعدما شهدت زيادة سنوية لأربعة أشهر متتالية هي الأعلى خلال 10سنوات ، وبلغ رصيدها 6.8 مليار دينار في مايو مرتفعة بحوالي 684 مليون دينار على أساس سنوي، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص لأجل إلى حوالي 16.8 مليار دينار بنسبة سنوية قدرها 8.6% حوالي 1.6 مليار دينار على أساس سنوي، وقد يعود ذلك إلى وجود رغبة من الأفراد نحو الاستثمار في بعض القنوات البديلة والفرص الاخرى المتاحة التي انتعشت مؤخراً، وقد انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بحدود 27 مليون دينار أي 0.1% على أساس سنوي وبلغ حجمها 34.6 مليار دينار مع نهاية مايو 2021.

على الجانب الآخر انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية مقتربة مما يعادل نحو ملياري دينار في نهاية مايو، وتزايدت نسبة تراجعها إلى 18.4% مقابل تراجع سنوي أقل في ابريل ، مع ارتفاع سعر بعض العملات الأجنبية ، فقد ارتفع الجنية الإسترليني بنسبة 12.2% مقابل الدينار في نهاية مايو على أساس سنوي، واليورو بنحو 7.2% مقابل الدينار لنفس الفترة، في حين انخفض الدولار الأمريكي مقابل الدينار بحدود 2.4٪ على أساس سنوي.

النمو الشهري لودائع القطاع الخاص:

زادت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب في مايو 2021 على أساس شهري بنسبة 1.4%، فيما ارتفع حجم ودائع الادخار 0.8% في حين تراجعت الودائع لأجل 0.2% على أساس شهري.

وعلى ذلك ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية قليلاً في مايو على أساس شهري بنسبة محدودة قدرها 0.5% أي حوالي 164 مليون دينار. في حين انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 0.3% على أساس شهري بما يعادل 5.9 مليون دينار في مايو 2021.

إجمالي ودائع القطاع الحكومي:

تقترب ودائع القطاع الحكومي في البنوك المحلية الكويتية من 7.1 مليار دينار بنهاية شهري مايو وأبريل منخفضة على أساس سنوي بنسبة 6.8%، فيما لم تسجل تغيراً على أساس شهري.

ويشير توزيع ودائع القطاع الحكومي وفقا لآجالها إلى أن ودائع القطاع الحكومي لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الحكومي بحصة 95.5% من إجمالي ودائع القطاع الحكومي في مايو 2021 مرتفعة عن حصتها في ابريل حين شكلت 95%، دون تغير على أساس سنوي، بينما تشكل الودائع الحكومية تحت الطلب 4.5% في مايو دون تغير عن نفس الشهر من العام الماضي.

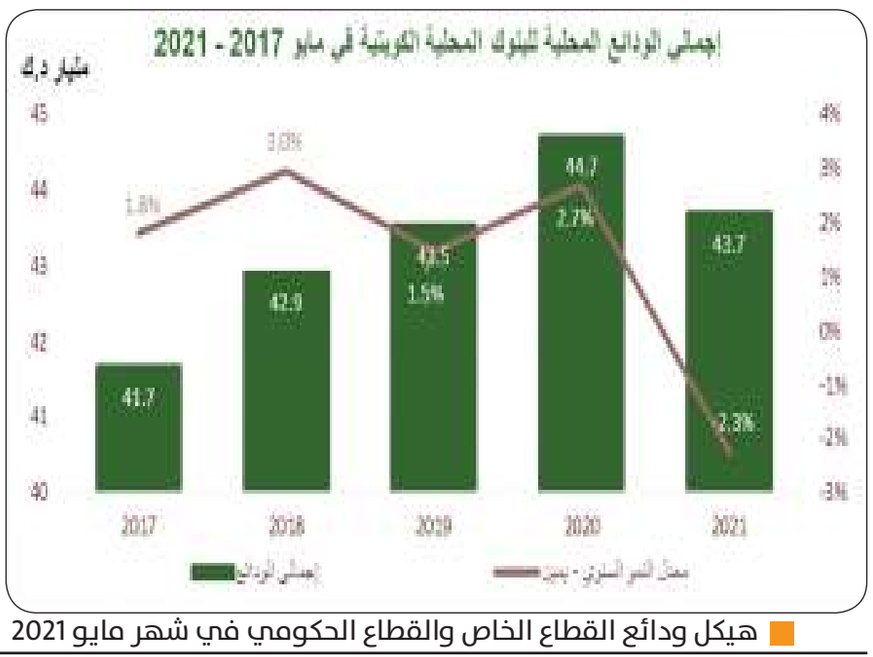

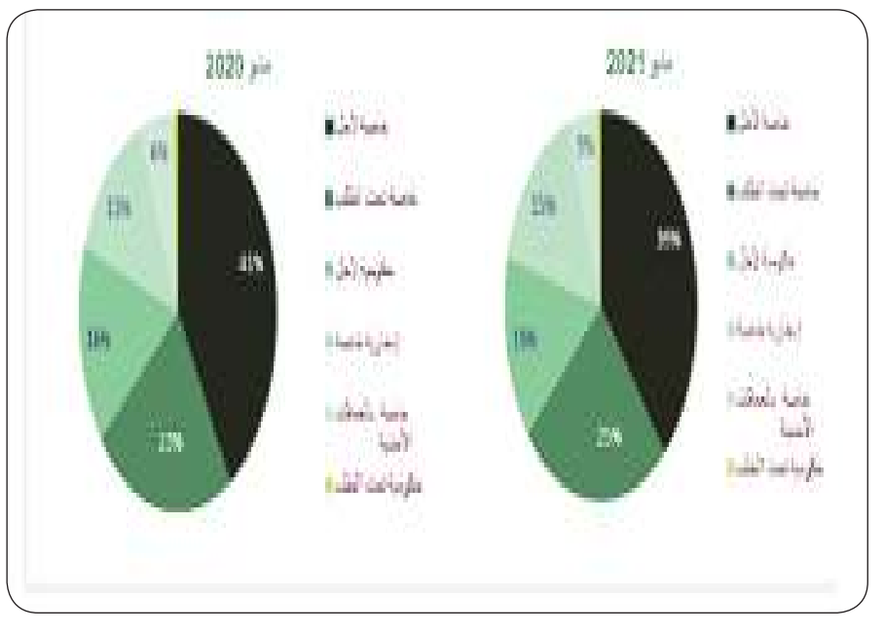

هيكل ودائع القطاع الخاص والقطاع الحكومي في شهر مايو 2021

بلغت قيمة التراجع السنوي لإجمالي الودائع مليار دينار مع تراجع ودائع القطاع الحكومي 6.9 في المئة

في إطار مسئولية البنك الاجتماعية تجاه العاملين به

اختتام الحملة الصحية «برنامج التجاري للعناية بصحة الموظفين»

في إطار حرص البنك التجاري الكويتي الدائم على الالتزام التام بالإجراءات الاحترازية الصادرة عن وزارة الصحة وذلك لضمان صحة وسلامة موظفيه، أطلق قطاع الموارد البشرية العديد من الأنشطة والبرامج والمبادرات الهادفة التي تسعى إلى حماية وتوعية الموظفين وتحقيق المرونة في الإجراءات الاحترازية لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد وتوفير بيئة عمل تراعي أفضل وأعلى معايير الصحة والسلامة المهنية.

وفي هذا السياق، أعلن مدير عام قطاع الموارد البشرية صادق عبد الله، أن البنك قد قام بتدريب وتوعية الموظفين على " بروتوكول العودة للعمل: ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19-" حيث يقدم البروتوكول سلسلة إرشادات وتعليمات صحية واضحة ويتضمن الاجراءات الاحترازية والاحتياطات الواجب على الموظفين الالتزام بها لدى العودة إلى العمل بما يتناسب مع الاشتراطات الصحية المتبعة في دولة الكويت، منوهاً بأن البنك يقوم بتعميم رسائل إخبارية أسبوعية على جميع موظفيه بهدف رفع التوعية بأهمية اتباع الإجراءات الصحية الموصى بها من السلطات الصحية المختصة، وتستند هذه الرسائل إلى أفضل الممارسات المتبعة في حالات الأزمات الصحية، ومراعاة اشتراطات ومعايير الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل.

فضلاً عن ذلك، أضاف عبد الله أن البنك قد أطلق برنامج "نبض PULSE " الذي يزود الموظفين بالأدوات والموارد والمصادر اللازمة مثل مقاطع الفيديو والمقالات والنصائح البسيطة والدورات التدريبية عن بعد (Online) بالتعاون مع جهات تدريبية متخصصة بغرض رفع مستوى الوعي والممارسات الصحية السليمة في موقع العمل، وقد جاء إطلاق هذا البرنامج ليؤكد من جديد حرص التجاري على تعزيز صحة وسلامة الموظفين ضمن بيئة عمل صحية وآمنة بهدف زيادة الإنتاجية ورفع معنويات الموظفين.

وتابع مبيناً أن البنك يسعى جاهداً في التعامل مع المؤسسات المختلفة التي تقدم برامج تعنى بالصحة النفسية وترسخ الروح الإيجابية لدى الموظفين ومنها مؤسسة النور غير الهادفة للربح، حيث أتاح البنك للموظفين الفرصة للتسجيل في بعض الدورات التدريبية التي تقدمها المؤسسة عن بعد وخارج الأوقات العمل بشكل يحقق الاستفادة للموظفين ويساهم في توعيتهم بأهمية المحافظة على الدوافع المعنوية الإيجابية في جميع الأوقات. وتأكيداً لمسؤوليته الاجتماعية ودعم خطة وزارة الصحة للتطعيم ضد فيروس كورونا المستجد، كشف صادق عبد الله أن البنك قد قام بالتنسيق والتعاون مع وزارة الصحة – بتخصيص " يوم التطعيم" لكافة الموظفين في البنك وذلك داخل المقر الرئيسي للبنك حيث لاقت الحملة إقبالا كثيفا من الموظفين ما يعكس مدى رغبتهم في الحصول على التطعيم ووعيهم والتزامهم بتوجهات الدولة وجهودها في مكافحة هذه الجائحة، ومازال البنك مستمرا بتوفير أكثر من فرصة يحث فيها الموظفين على المبادرة على التطعيم لضمان صحتهم و سلامتهم .وفي الختام، تقدم عبد الله لموظفي التجاري وكل من ساهم في نجاح هذه الفعاليات والحملات والمبادرات بالشكر مؤكداً حرص واهتمام البنك بسلامة وصحة الموظفين باعتبارهم الركيزة الأساسية للبنك مؤكداً حرص البنك الدائم على إطلاق هذا النوع من البرامج بصورة دورية سيما وإنها تنعكس على جودة العمل والإنتاجية.

صادق عبد الله

أغلقت تعاملاتها على انخفاض المؤشر العام 27.5 نقطة بنسبة هبوط 0.42 في المئة

بورصة الكويت: تداول 349.3 مليون سهم عبر 12915 صفقة بقيمة 62 مليون دينار

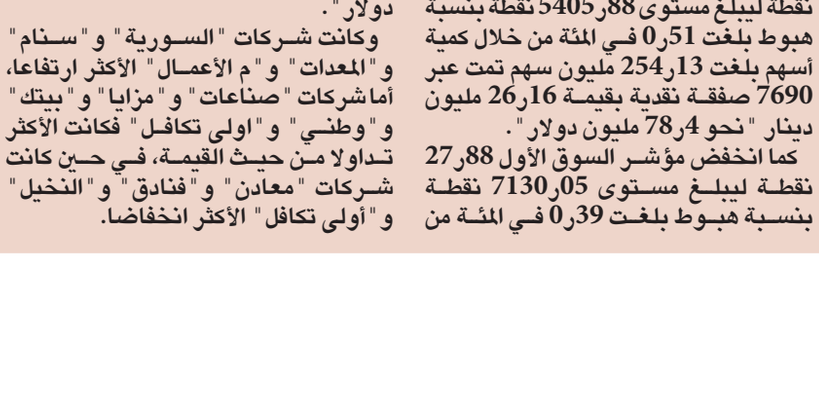

بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها أمس على انخفاض المؤشر العام

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشر السوق العام 27ر5 نقطة، ليبلغ مستوى 6547ر7 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر42 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 349ر3 مليون سهم تمت عبر 12915 صفقة نقدية بقيمة 62 مليون دينار كويتي "نحو 186 ملايين دولار أمريكي".

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 27ر6 نقطة ليبلغ مستوى 5405ر88 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر51 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 254ر13 مليون سهم تمت عبر 7690 صفقة نقدية بقيمة 26ر16 مليون دينار "نحو 78ر4 مليون دولار".

كما انخفض مؤشر السوق الأول 27ر88 نقطة ليبلغ مستوى 7130ر05 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر39 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 95ر2 مليون سهم تمت عبر 5225 صفقة بقيمة 35ر8 مليون دينار "نحو 107ر4 مليون دولار".

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر "رئيسي 50" نحو 43ر07 نقطة ليبلغ مستوى 5685ر54 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر75 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 186ر2 مليون سهم تمت عبر 5059 صفقة نقدية بقيمة 21 مليون دينار "نحو 63 مليون دولار".

وكانت شركات "السورية" و"سنام" و"المعدات" و"م الأعمال" الأكثر ارتفاعا، أما شركات "صناعات" و"مزايا" و"بيتك" و"وطني" و"اولى تكافل" فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة، في حين كانت شركات "معادن" و"فنادق" و"النخيل" و"أولى تكافل" الأكثر انخفاضا.